

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٠٣**

الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد غوميس روبليدو فردوسكو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن سعيد
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بينغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيدة ترا فونغ نغوين
	كينيا	السيد كيبوينو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2021/940)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2021/940)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة تشاد إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام؛ والسيدة فاطمة أويلما سيناري، رئيسة فرع بوركينا فاسو للشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/940، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*)**:** منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن منطقة الساحل (انظر S/2021/484)، ظلت الحالة في المنطقة متقلبة للغاية. ويشكل انعدام الأمن وعدم الاستقرار عائقا رئيسيا أمام النمو والتنمية، ويدفع السكان المدنيون الثمن الأكبر. وفي كل يوم، يُزهق العديد من الأرواح بسبب الهجمات الإرهابية. فالملايين مشردون والأطفال لم يعد بإمكانهم الذهاب إلى المدارس والرعاية الصحية الأولية لا تزال غير متاحة للكثيرين، حتى مع تفشي الجائحة. ويواجه أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هذا التهديد بعزم وشجاعة على الرغم من أنهم يواجهون حالة شديدة الصعوبة على ما يبدو. وإنهم يستحقون تضامننا. واليوم أود أن أشيد بهم وأنوه بتضحياتهم وأحيي شجاعتهم وقوتهم.

ومكافحة الإرهاب من بين أكبر التحديات في عصرنا. والطريقة التي يستجيب بها المجتمع الدولي ويعالج الأسباب الجذرية للإرهاب ستكون اختبارا حاسما. وفي عالم متزايد التعقيد والترابط، يخشى الكثيرون أن يتخلفوا عن الركب في الوقت الذي تنهار فيه النظم القديمة. وقد بدأنا للتو نفهم هذه الظاهرة وكيف يمكننا وقف ظهور وانتشار الحركات الإرهابية.

وفي هذا السياق، فإن القرار الهام الذي اتخذته الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بأن تتولى مهمة التصدي لتحدياتها الأمنية بإنشاء القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إنجاز هام. ومنذ نشرها لأول مرة في عام ٢٠١٧، واصلت القوة المشتركة تكثيف عملياتها بشكل مستدام على الرغم من التحديات الرئيسية. وفي الأسبوع المقبل، من المقرر أن توافق لجنة الدفاع والأمن التابعة لمجموعة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على خطة عمل القوة المشتركة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، التي تتوخى تنفيذ عدة عمليات رئيسية في كل قطاع من القطاعات الثلاثة للقوة المشتركة. وفي الأسابيع الأخيرة، أثبتت القوة المشتركة قدرتها على الإسراع في شن العملية المخصصة "مخالب النسر" من أجل الرد على هجوم وشيك على شعب بوركينا فاسو.

ومع ذلك، وكما أشار الأمين العام في رسالته إلى مجلس الأمن (S/2021/850)، لا تزال القوة المشتركة تواجه تحديات كبيرة. فعودة المقاتلين الأجانب من ليبيا والتحديات الداخلية وعدم اليقين السياسي، فضلا عن النقص الكبير في المعدات والقدرات، تلقي بثقلها على القوات المسلحة وقوات الأمن في منطقة الساحل التي تشكل القوة المشتركة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي رسالة الأمين العام المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدم لكم، سيدي الرئيس، النتائج الرئيسية لتقييم أجرته الأمانة العامة، بقيادة

إدارة عمليات السلام. وخلال تلك العملية، أجرى فريق التقييم تقييما لتفعيل القوة المشتركة والسبل الممكنة لتعزيز الدعم.

لقد أصبحت القوة المشتركة عند مفترق طرق الآن وهي مهددة بأن تفقد المكاسب التي تحققت. كما بيّن الأمين العام في رسالته وتقريره الأخير (S/2021/940) أن القوة المشتركة لا تزال جزءا هاما من الاستجابة الأمنية الجماعية للتحديات المتعددة التي تواجه المنطقة – الإرهاب وضعف أمن الحدود والاتجار بالأشخاص والسلع غير المشروعة والأسلحة والمخدرات. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن دعم الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

كما أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي لم تدخر جهدا في دعم القوة المشتركة في إطار ولايتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للدعم المالي الحاسم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي ما جعل دعم البعثة ممكنا. ومنذ الإحاطة السابقة للمجلس بشأن القوة المشتركة، اتخذت البعثة جميع الخطوات اللازمة لكفالة قدرة المقاولين على إيصال المواد الاستهلاكية التي تدعم حياة جميع الكتائب السبع المنتشرة تحت قيادة القوة.

ولكن هناك حدود لنموذج الدعم هذا لأنه يعتمد على تمويل المانحين الذي لا يمكن التنبؤ بمستقبله وفقا لتعريفه، ولا يمكنه تلبية جميع احتياجات القوة المشتركة. وما زلنا مقتنعين بأن من شأن مكتب للدعم المخصص بتمويل من الاشتراكات المقررة هو وحده الذي سيوفر للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية بالدعم الذي تحتاجه. وهذا سيمكنها أيضا من أن تصبح أكثر فعالية وأن توسع نطاق عملها.

وفي الوقت نفسه، يتطلب تعزيز الدعم أيضا زيادة التعاون ومواصلة الجهود من جانب المجموعة الخماسية لتعزيز الملكية وتحسين الحوكمة المؤسسية والحوار. وسيتطلب إنشاء مكتب للدعم، إذا قرر مجلس الأمن ذلك، التعاون الكامل من قبل جميع الكيانات المعنية في المجموعة الخماسية، بما في ذلك لجنة الدفاع والأمن والأمانة التنفيذية، علاوة على بذل مزيد من الجهود لتعزيز وتوضيح الرقابة والقيادة والسيطرة المدنية وتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان. وعلى المدى القريب يمكن لدول المجموعة الاستفادة من المزايا النسبية وحشد وتقاسم مواردها ومعداتها العسكرية لدعم القوة المشتركة. ويقترح الأمين العام أيضا في رسالته إنشاء مكتب استشاري لتقديم المساعدة التقنية والخبرة للأمانة التنفيذية لبلدان المجموعة الخماسية في عدد من المجالات الشاملة بما في ذلك تجميع الموارد وتقاسمها. وأود أن أؤكد أن مكتب الدعم المخصص يظل خيارنا الأول الموصى به، وأن المكتب الاستشاري هو ثاني أفضل خيار لنا في حالة عدم تمكن مجلس الأمن من مساعدة مكتب الدعم. ويمكن للمكتب الاستشاري أن يساعد أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية في إطار المجموعة الخماسية. وعليه سيكون خطوة هامة نحو وضع حزمة دعم كامل في الأجلين المتوسط والطويل.

لقد قطعت دول المجموعة خطوات هامة في مجال منع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد تابعون للقوات المسلحة وقوات الأمن والتخفيف من آثارها أثناء تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين بواسطة تعزيز الدوريات. وكان لإنشاء إطار الامتثال لحقوق الإنسان وقواعد السلوك والانضباط، فضلا عن التطبيق الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها دور فعال في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في ذلك المجال. ونكرر القول مرة أخرى بأنه من شأن إنشاء مكتب للدعم المخصص أن يتيح فرصة لزيادة الدعم اللوجستي والعملياتي وكذلك الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وضمان مزيد من التماسك بين الجهود العسكرية والسياسية والإنمائية

لأن الجهود الأمنية وحدها ليست كافية للتصدي للأزمة في منطقة الساحل. ويتعين اتباع نهج شامل يراعي الأولوية السياسية ويعالج أوجه القصور في الحوكمة والأسباب الجذرية للفقر والاستبعاد. وينبغي أيضا أن يسعى إلى توفير الفرص وتحقيق حياة الكثير من الشباب في المنطقة. عليه أود أن أكرر دعوة الأمين العام إلى إنشاء

منتدى سياسي مكرس يضم ممثلين عن مجموعة الدول الخمس والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن. ومن شأن هذا المنتدى أن يعزز الملكية الإقليمية والدعم الدولي مع ضمان مواءمة عمليات القوة مع العمليات السياسية الهامة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

ويقدم العديد من المانحين والشركاء الدعم الثنائي للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية. وهذه مساهمات قيمة وساعدت على سد الثغرات وأوجه النقص الكبيرة في القدرات. لكن ونظرا للأزمة الخطيرة الناشئة في المنطقة، يتعين اتباع نهج شامل وجماعي لدعم مبادرة أمنية جماعية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تشاد التي تشارك في هذه الجلسة باسم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

السيدة بارود (تشاد) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئ المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة الموجهة إلى تشاد للمشاركة في هذه الجلسة الهامة المكرسة لتفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والحالة في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الهام (S/2021/940) والسيد جان بيير لاكروا، الأمين العام المساعد لعمليات السلام على إحاطته الثاقبة حول التقرير ووضع المجموعة الخماسية.

لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل تبعث على القلق الشديد كما أكد الأمين العام في تقريره. فبالإضافة إلى التهديد الإرهابي الذي تواجهه دولنا منذ عدة سنوات يسمح عدم التوصل إلى حل للأزمة المتعددة الأبعاد في المنطقة للأسف بانتشار التحديات الجانبية الأخرى الناشئة عن التوترات القائمة المستمرة بالرغم من الجهود التي تبذلها دول المنطقة وشركاؤها لكبح جماحها.

وتتأجج النزاعات القبلية التي تتضاعف وتتسبب في خسائر في الأرواح في العديد من دول المجموعة نظرا للأزمة الأمنية في ظل المنافسة على الموارد التي تتزايد ندرتها بسبب أزمة المناخ التي تظهر آثارها في جميع أنحاء منطقة الساحل بسبب أوجه الضعف الهيكلية والمستمرة فيها.

ومما يعزز شعور السكان المحليين بخيبة الأمل واليأس الافتقار إلى استجابات مستمرة وذات تأثير حقيقي في الميدان استنادا إلى خصوصيات المنطقة ومواطن ضعفها في سياق العمل المناخي العالمي، فضلا عن عدم الوفاء بالوعود المقدمة للبلدان التي تواجه أوضاعا صعبة مثل بلدان المجموعة الخماسية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

علاوة على ذلك، فإن من شأن عدم إحراز تقدم كبير في ضمان إحلال الأمن بإنهاء الهجمات الإرهابية على الرغم من الجهود التي تبذلها دول المجموعة بالإضافة إلى وجود قوى خارجية أن يقوضا الإجراءات التي تتخذها دول المنطقة وشركائها وربما يشكك في قدرتها على استئصال الجماعات الإرهابية التي لن تتردد في الاستفادة من الوضع إن لم تكن قد فعلت ذلك سلفا.

وتشكل عودة المرتزقة والمقاتلين الأجانب الذين طردوا من ليبيا عنصرا إضافيا في مشهد قاتم بالفعل. وإذا لم تتم هذه العودة بطريقة منظمة تحت رعاية الأمم المتحدة وبتنسيق وثيق مع الدول المعنية في إطار عملية سليمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن عواقب تلك العودة قد تزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل وتقوض جهود دول المنطقة المبذولة بدعم من الشركاء لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولذلك أصبحت دول المنطقة الآن أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بأن المجموعة الخماسية تعدُّ مبادرة فريدة وهامة ومفيدة لأنها ناشئة من الدول المعنية وما تزال الإطار الوحيد لاتخاذ الإجراءات القادرة على توفير أنسب الحلول للتحديات التي تواجه منطقتنا دون

الإقليمية. ودول المنطقة مقتنعة أيضا بأنه إذا توفرت لديها الموارد الكافية التي تتناسب مع تلك التحديات الخطيرة، فإنها ستكون قادرة على إنهاء التهديد الإرهابي وتحقيق الأمن والرفاه لشعوبها بما يعود بالنفع على المنطقة والعالم بأسرهما. وفي حين أن المجموعة الخماسية مبادرة أطلقتها الدول الأعضاء نفسها، فهي أيضا أداة لصون السلم والأمن الدوليين لأن الأمن غير قابل للتجزئة ولأن أمن منطقة الساحل وأفريقيا يعني أمن العالم أيضا.

وتعتبر القوة المشتركة والركيزة الاقتصادية لبلدان الساحل الخمسة وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية استجابات عملية وواقعية قابلة للتنفيذ وتستند إلى الحقائق في الميدان والاحتياجات الحقيقية لكل بلد من بلدان المنطقة. وقد وُضعت تلك الصكوك من خلال مشاورات مكثفة مع الشركاء الدوليين وبدعم منهم. ولذلك فإن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبرنامج استثماراتها ذات الأولوية لا يزالان أنسب الحلول للمشاكل التي تواجه منطقة الساحل. وهما يتطلبان دعماً مستمراً من جميع أصدقاء الساحل لتحقيق أهدافهما التي تشكل أهدافنا المشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحراز تقدم هام في سياق تفعيل القوة المشتركة. أما بالنسبة لعنصر التنمية، فهو ينتظر الموارد الإضافية التي وعد بها الشركاء لتنفيذ مشاريع برنامج الاستثمارات ذات الأولوية. وتتناول هذه المشاريع، التي ينتظرها سكاننا بفارغ الصبر، مجالات البنية التحتية والحكم الرشيد والقدرة على الصمود والأمن، وهي ضرورية لتحسين الظروف المعيشية لسكان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، لا تزال هناك تحديات كبيرة. بيد أن دولنا أظهرت الإرادة السياسية للتصدي لتلك التحديات من أجل تحقيق التشغيل الكامل لمختلف آليات المجموعة الخماسية. ويجب أن يتم هذا التشغيل وفقاً للمبادئ التوجيهية والمعايير والقواعد الشاملة التي وضعها رؤساء دولنا، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان، على النحو المتفق عليه مع شركائنا، والتي تلتزم بها بلداننا. ونحن جميعاً نتشاطر الإرادة والطموح لتحقيق أهدافنا المشتركة على الصعيد الوطني وفي إطار منظمتنا، المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه قد أُجريت إصلاحات هيكلية في الأمانة التنفيذية، التي كانت تعرف سابقاً باسم الأمانة الدائمة، من أجل ضمان الإدارة الفعالة للمجموعة الخماسية وقدرتها المؤسسية المثلى. وخلال قمة المجموعة التي عُقدت في نجامينا في ١٥ شباط/فبراير، أصدر رؤساء الدول تعليمات إلى المجلس الوزاري والأمانة التنفيذية للتعجيل بالانتهاء من عملية الإصلاح من أجل تزويد المنظمة بهيكل مؤسسي فعال لتنفيذ استراتيجيتها. وقد اكتمل بالفعل إصلاح الأمانة التنفيذية، وهنالك أيضاً عملية جارية لتنقيح الاتفاقية التأسيسية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لأخذ الآثار المترتبة على ذلك الإصلاح في الاعتبار.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى إنشاء صندوق استئماني لتلقي المساهمات في القوة المشتركة في عام ٢٠١٨، وهو يعمل بكامل طاقته، مع تحمل الأمانة التنفيذية مسؤولية آلية إدارته. وهذا يعني أن جهوداً كبيرة تُبذل حالياً، وقد تحققت بالفعل نتائج ملموسة من حيث تعزيز الحكم الرشيد والقدرات المؤسسية للمجموعة. ونؤكد مجدداً التزام المجموعة الخماسية الثابت، وفقاً لتعليمات رؤساء الدول الأعضاء فيها، بإجراء إصلاحات هيكلية لمنظمتنا لجعلها فعالة تماماً وقادرة على الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها، وفقاً للمعايير المعمول بها، في السعي إلى تحقيق أهداف المجموعة.

وفيما يتعلق بتنفيذ سياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، فقد بُذلت جهود كبيرة وأحرز تقدم. ولكن لا تزال هناك تحديات، والتزامنا بمواصلة جهودنا وتعاوننا مع شركائنا ثابت. ونطمئن شركاءنا بأننا لن ندخر وسعاً لبلوغ المعايير المطلوبة. ونحن نعتمد على دعمهم ومساعدتهم لتحقيق ذلك.

ونحيط علماً بتقرير الأمين العام ونرحّب بأهمية تحليله واستنتاجاته. إن التقدم المحرز يجسّد الجهود الجارية التي قررها رؤساء الدول. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على الإصلاحات الرامية

إلى تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمة وكفاءتها. ونعول على دعم شركائنا لتحقيق ذلك الهدف المنشود عالمياً.

وفيما يتعلق بالخيارين اللذين عرضهما الأمين العام في تقريره عن دعم القوة المشتركة (S/2021/850)، فإن القرار النهائي يقع على عاتق مجلس الأمن. غير أننا نود أن نشكر الأمين العام مرة أخرى على تحليله واستنتاجاته. ونرحب بموقفه الثابت بشأن الحاجة إلى ضمان تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، وهو ما أكد عليه رؤساء دولنا مراراً وتكراراً في كل فرصة. ونكرر مرة أخرى مناشدتنا لمجلس الأمن في هذا الصدد. كما أن دول المجموعة الخماسية تشاطر الأمين العام اقتناعه بأن مكتباً للدعم تابعاً للأمم المتحدة سيكون أقدر على تقديم الدعم المناسب الذي تحتاج إليه المجموعة.

ولذلك نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن لإنشاء مكتب للدعم من أجل تزويد القوة المشتركة للمجموعة بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به ويُعتمد عليه. فمن شأن ذلك أن يمكّن القوة المشتركة من وضع حد للشواغل المتعلقة بالتمويل والتركيز بصورة كاملة على مهمتها الأساسية، أي تحقيق الأمن في المنطقة بغية تهيئة مناخ موات للتنمية يتمتع فيه السكان تمتعاً كاملاً بالرفاه وبحقوقهم الإنسانية.

وأخيراً، أود مرة أخرى أن أشكر جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم للمجموعة الخماسية والدول الأعضاء فيها. وإلى جانب جهود الدول الأعضاء نفسها، أسهم ذلك الدعم في التقدم الذي أحرزته المجموعة. إن استمرار الدعم وزيادته من جانب الشركاء أمر أساسي لتحقيق أهداف المجموعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة سيناري.

السيدة سيناري (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر الرئاسة المكسيكية على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع.

لقد أدت الأزمة الأمنية السائدة في إقليم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين الذي كان قائماً بالفعل، والمرتكز على عدة معتقدات وحواجز اجتماعية - ثقافية متجذرة في التقاليد.

وفيما يتعلق بالعنف الجنساني وغيره من الممارسات الضارة، تسجّل النيجر أعلى معدل للزواج القسري والمبكر في العالم، في حين أن معدل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في مالي يبلغ أكثر من ٨٠ في المائة بين النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٥ سنة. وفي بوركينا فاسو، لا تشكل النساء سوى ١٤,٩٦ في المائة من المجلس الوطني، في حين أن ٥٦ في المائة تقريباً من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١٧ سنة غير ملتحقين بالمدارس بسبب انعدام الأمن. وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، تعاني النساء من الاعتداء الجنسي والاختطاف والاغتصاب. وفي موريتانيا، يعاني تمثيل المرأة من نقص شديد في المناصب العليا لصنع القرار السياسي والإداري والاقتصادي. وتجد النساء المشردات أنفسهن في ظروف صعبة لدرجة أن بعضهن يضطررن إلى بيع أنفسهن لتلبية احتياجات البقاء الأساسية.

ولذلك فقد اجتمعت النساء عبر المنابر والشبكات على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك منتدى المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وشبكة السلام والأمن للمرأة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أمثلها هنا اليوم؛ وشبكة القيادات النسائية الشابة في غرب أفريقيا؛ والفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ومن خلال منظمات المجتمع المدني تلك، يجري وضع خطط عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات لصالح النساء والشباب على مستوى الدولة. وهناك أيضاً عمل محدد يجري الاضطلاع به داخل منظمتي، بما في ذلك إعلان بشأن السلام والأمن خلال جائحة مرض فيروس كورونا في آب/أغسطس ٢٠٢٠. كما قمنا بحملات إقليمية من أجل السلام في منطقة الساحل، والتي نواصل الترويج لها عبر الإنترنت. وفي هذا السياق، أنشأنا ملفات تعريف ومقاطع فيديو لنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أتحتُ جميع هذه العناصر لمجلس الأمن على أمل أن تتم مشاركتها على نطاق واسع بين الأعضاء.

ونشهد المزيد من التدخلات التي تقودها النساء اللواتي يتطوعن جنباً إلى جنب مع نظرائهن من الرجال كجزء من قوات الدفاع عن النفس من أجل المساعدة في الدفاع عن مجتمعاتهن المحلية وأسرهن ضد مختلف أشكال العنف.

ولكن الأمر لا يتوقف عند ذلك الحد. فلدينا نساء تم التلاعب بعقولهن أو إقناعهن إما من قبل قوى خارجية أو بفعل السياق، للتأثير على الرجال والشباب للانضمام إلى الحركات المسلحة. وتساعد هؤلاء النساء الحركات المسلحة عن طريق تعبئة الإمدادات وتيسير تخزينها وتوفير المعلومات لهؤلاء المقاتلين الذين هم أعداؤنا في الميدان.

ولمعالجة هذه المشكلة، وضعنا بعض التوصيات التي نود أن ننبه مجلس الأمن إليها. أولا، يجب تقديم دعم تقني ومالي كبير لوضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وتنفيذها ورصد وتقييم تنفيذها من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والشباب. ثانيا، تقديم دعم تقني ومادي ومالي كبير لمنظمات المجتمع المدني النسائية والشبابية من أجل تنفيذ مشاريع طويلة الأجل وإيجابية الأثر وكفالة تمكين النساء والفتيات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا بشكل فعال ومستدام. ثالثا، يجب بذل الجهود للشروع في حوار بين الحركات المسلحة وسلطات الدولة والسلطات الإقليمية وتشجيعه وتحفيزه وتيسيره من أجل إسكات الأسلحة في منطقة الساحل. رابعا، يجب تقديم دعم تقني ومادي ومالي كبير لكفالة جودة التعليم والصحة من أجل الجميع في دولنا. وأخيرا، يجب أن نشجع تقديم دعم تقني ومالي كبير وأن نوفره من أجل إجراءات منع نشوب النزاعات في منطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة سيناري على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مختلف مقدمي الإحاطات على الإحاطات التي قدموها.

لا تزال الحالة في منطقة الساحل تثير قلقا بالغا. وقد شهدنا ذلك جميعا خلال زيارة مجلس الأمن إلى مالي والنيجر. وعلى الرغم من نجاح العمليات في الأشهر الأخيرة، لا يزال السكان المدنيون والقوات المحلية يدفعون ثمنا باهظا في مواجهة الجماعات الإرهابية. وقد تسبب الهجوم الذي وقع في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من بني بانغو في النيجر في مقتل عشرات المدنيين. وتكتسي الإجراءات الحازمة التي يتخذها المجتمع الدولي والتزامه القوي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

إن إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي استجابة أساسية من بلدان المنطقة لهذا التهديد. وأود أولا أن أذكر بالسبب الذي يجعل فرنسا تؤيد إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم القوة. إن التهديد الإرهابي لا يعترف بالحدود. والتعاون العسكري عبر الحدود، مثل القوة المشتركة، هو وحده القادر على التصدي له. وقد ساعدت العمليات الأخيرة على الحد من سيطرة الإرهابيين وتعزيز عروة الثقة بين القوات المسلحة والسكان المحليين. ويقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه دعما كبيرا جدا للقوة من حيث المعدات. كما يمول الاتحاد الأوروبي آلية الدعم التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ويأذن الاتحاد الأفريقي بنشر القوة كل عام. وقد ساهمت بلدان غرب أفريقيا بمبلغ ١٢ مليون دولار لتمكينه من تنفيذ عملية "ساما ٣" في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه. وهذا الدعم السياسي والمالي كبير ولكنه غير كاف. ولتخطيط العمليات وتنفيذها مع مرور الوقت، تحتاج القوة المشتركة إلى دعم مستدام يمكن التنبؤ به، وهو دعم ينبغي أن يوفره هيكل لديه القدرة على تنظيم سلسلة دعم لوجستي، بما في ذلك القدرة المالية. وتمتلك الأمم المتحدة هذه القدرة. كما أنها تتمتع بالشرعية. ولكن يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته.

وقد دعا الأمين العام مرة أخرى في رسالته الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (S/2021/850) إلى إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم القوة المشتركة يتم تمويله من الاشتراكات المقررة. وهذه أيضا رغبة الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن. وقد أشار الأمين العام إلى أنه يمكن أن يبدأ تشغيل هذا الهيكل في غضون سنة واحدة. وسيقدم هذا المكتب ضمانات قوية بشأن حقوق الإنسان.

وستكون تكلفته محدودة، لا سيما إذا تقرر في البداية تركيز الدعم حصرا على العمليات العابرة للحدود التي تقودها القوة.

ولذلك تدعو فرنسا مرة أخرى أعضاء مجلس الأمن إلى دعم إنشاء هذا المكتب. وفي الواقع لم يقدم من لديهم تحفظات على هذا الاقتراح أي بديل موثوق به. وفي الوقت نفسه، تحقق الجماعات الإرهابية تقدما والوضع آخذ في التدهور. ولذلك فقد حان الوقت لكي يستجيب المجلس لهذه الحاجة الملحة.

إن مساندة القوة ليست سوى جانب واحد من الاستجابة العالمية التي يجب أن نبديها في مواجهة التحديات في منطقة الساحل. وستتبع فرنسا، بالتعاون مع شركائها، النهج المحدد في قمتي بو ونجامينا. وينطوي ذلك على استكمال الجهود العسكرية بإجراءات مماثلة من حيث بناء القدرات، وعودة سيطرة الدولة، والتنمية، والمعونة الإنسانية. وتقوم فرنسا بإعادة هيكلة وجودها العسكري ولكنها ستظل منخرطة عسكريا بما يعود بالنفع على جميع بلدان الساحل التي تواصل طلب مساعدتها، وسنواصل دعمنا المستمر لتنمية هذه البلدان. وفي عام ٢٠٢٠، خصصت الوكالة الفرنسية للتنمية أكثر من ٦٠٠ مليون يورو لمنطقة الساحل.

ولكي تكون هذه الإجراءات فعالة، فإنها تتطلب التعاون الكامل من جانب الدول المعنية. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، بما في ذلك القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو السلطات الانتقالية مرة أخرى إلى بذل قصارى جهدها لتنظيم الانتخابات في غضون الإطار الزمني الذي التزمت به هي نفسها.

السيد مامان ساني (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١)، أود أن أشكر السيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطته. كما نشكر الممثلة الدائمة لتشاد، سعادة السيدة أمو عزيزة بارود، على مشاركتها في إحاطة اليوم بالنيابة عن الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك السيدة فاطمة أويلما سيناري على إحاطتها.

لقد أظهرت رحلتنا الأخيرة إلى الساحل أهمية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية وقدرتها على تخليص المنطقة من الجماعات الإرهابية المسلحة، التي ستعمل، إن لم تكن هناك استجابة قوية، على خلق بؤرة عالمية جديدة من عدم الاستقرار وحالة الطوارئ الإنسانية. والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لهذا العنف. وقد وقع الهجوم الأخير في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في غرب النيجر. وتدين مجموعة ٣+١ هذا الهجوم الجبان والهمجي على المدنيين العزل، وتتقدم بتعازيها للنيجر حكومة وشعبا.

وفي ضوء تلك الحالة، نرحب بزيادة عدد ووتيرة العمليات التي تضطلع بها القوة المشتركة وتفعيل عنصر الشرطة التابع لها. ويشكل تنفيذ العمليتين اللتين أطلق عليهما ”ساما ٣“ و”مخالب النسر“ مثالا مشجعا في هذا الصدد.

ونظرا لهذه الحالة الراهنة، فإن تقليص حجم قوة بارخان والوحدة التشادية في القطاع المركزي، واحتمال تدفق المقاتلين والأسلحة الصغيرة بسبب انسحاب المقاتلين الأجانب من المسرح الليبي، يزيد من الضرورة الملحة لأن تعمل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والقوة الدولية المتحالفة على سد الثغرات. وبدون ذلك، ستستمر الفظائع المرتكبة ضد المدنيين وتشتد.

وتحيط مجموعة ٣+١ علما بتقرير الأمين العام قيد النظر (S/2021/940) ورسالته المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بشأن خيارات دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية (S/2021/850). ونحن نشاطر تماما الأمين العام اقتناعه بأن إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة مكرس للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يظل الخيار الأنسب. إذ سيوفر المكتب ميزة تزويد القوة بتمويل يمكن التنبؤ به وتعزيز قدرتها على التخطيط للعمليات وتزويدها بإطار لحماية حقوق الإنسان. وثمة ضرورة ملحة للبت في هذا الاقتراح.

ولا يوجد وقت أمام المجتمع الدولي لمواصلة المماطلة بشأن تقديم خيارات الدعم لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وترحب مجموعة ٣+١ بالاجتماعات المثمرة التي عقدها أعضاء مجلس الأمن مع السلطات وقائد القوة التابعة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلال زيارتهم الأخيرة لمالي والنيجر. ونأمل أن تكون الدروس المستفادة من تلك الاجتماعات قد ساعدت على تبديد التحفظات القليلة التي أعربت عنها بعض الوفود بشأن خيار إنشاء مكتب دعم مكرس للقوة المشتركة.

وترحب مجموعة ٣+١ بالدعم الحاسم الذي تقدمه الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في مالي إلى القوة المشتركة، بما في ذلك في مالي، في سياق تحقيق الاستقرار والاستعادة التدريجية لسلطة الدولة وسلامة أراضيها، ولا سيما في وسط البلد وشماله.

وفيما يتعلق بتنفيذ إطار الامتثال للحقوق الإنسانية، فإن التقدم الكبير الذي أحرزته القوة المشتركة في وضع وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني جدير بالثناء، بما في ذلك إنشاء خلية حصر ورصد وتحليل الخسائر في صفوف المدنيين ودمج عناصر فليق الشرطة العسكرية في جميع الوحدات المقاتلة التابعة للقوة المشتركة، كما أشار الأمين العام في تقريره. وفي هذا الصدد، تثني مجموعة ٣+١ على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر لدعمهما للقوة في هذا المجال.

ونظرا لتعقيد التحديات التي تواجهها دول الساحل، يجب ألا تقتصر الاستجابة لانعدام الأمن على القوة العسكرية؛ بل يجب أن تكون شاملة وكلية. ونعتقد أنه من المهم أن تحرز مالي تقدما واضحا في انتقالها إلى الحكم المدني. ونجاح ذلك الانتقال يكتسي أهمية حاسمة للتغلب على تهديد الجماعات الإرهابية.

وتشكل الشرعية الديمقراطية والإدارة الفعالة والمنصفة للتنوع وتنفيذ مشاريع للتنمية المحلية، من بين أمور أخرى، جوانب رئيسية لاستعادة الأمن في منطقة الساحل. وسيكون التنفيذ المتسق والمنسق لمبادرات منظومة الأمم المتحدة، دعما لجهود الحكومات الوطنية في تلك المجالات، أمرا حاسما لتحقيق النجاح. ولذلك، ندعو جميع الشركاء في مجال التنمية في بلدان الساحل الخمسة إلى الوفاء بالتزامهم بسد الفجوة التمويلية في استراتيجية الأمن والتنمية وبرنامجها للاستثمارات ذات الأولوية، الذي يركز على الحوكمة والقدرة على الصمود والأمن والبنية التحتية.

وبسبب الآثار المجتمعة لانعدام الأمن وتغير المناخ، تدهورت الحالة الإنسانية في منطقة الساحل أيضًا، حيث يحتاج ما يقل قليلاً عن ٣٠ مليون شخص إلى الحماية، وفقًا للأمم المتحدة. ومن الضروري بذل جهود مكثفة لتلبية احتياجات الأشخاص الضعفاء إذا أردنا تجنب إيجاد أرض خصبة لتجنيد الجماعات الإرهابية المسلحة للشباب.

في الختام، وكما ذكر الأمين العام في آخر تقرير له عن هذه المسألة،

> ”ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي ومسؤولية مشتركة عن دعم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية في جهودها الجديرة بالثناء لإحلال السلام والتنمية في المنطقة“ (S/2020/1074، الفقرة ٥٦).

وقد أظهرت هذه الدول إرادتها السياسية والتزامها من خلال إنشاء القوة المشتركة لمكافحة هذا التهديد الإرهابي، الذي يثير قلق البشرية جمعاء.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته بشأن التطورات في المنطقة. ونشكر أيضا ممثلة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على إحاطتها.

تقر روسيا بأن الحالة في منطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد، للأسف، تحسنا، بل إنها تدهورت من نواح عديدة. فقد ازداد النشاط الإرهابي والنزاعات بين الأعراق والقبائل مرة أخرى، مما أثر تأثيرا سلبيا للغاية على الحالة الأمنية في المنطقة. وقتل المقاتلون عشرات الأفراد العسكريين ومئات المدنيين. وهذه أرقام مرعبة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في تدهور. وقد ازداد عدد اللاجئين والمشردين داخليا، مما أسفر عن تحديات في مجال الأمن الغذائي. وكل ذلك يحتم على دول المنطقة اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة وتعزيز مؤسسات الدولة فيها وحماية حقوق الإنسان. وإلا، فإن الظروف المواتية لتغذية نزعة التطرف لدى السكان، بمن فيهم الشباب، ستتعزز حتما.

ونؤيد جهود دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لنشر قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتي أصبحت بالفعل جزءا هاما من هيكل الأمن الإقليمي. ونحيط علما مع الارتياح بعمليات مكافحة الإرهاب التي نفذتها القوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحيط علما أيضا بالحاجة إلى زيادة التنسيق داخل القوة المشتركة نفسها ومع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من أشكال الوجود العسكري في المنطقة.

من الواضح أن أداء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمهامها بالكامل يتوقف على عاملين مهمين هما: ضمان تمويلها المستقر والذي يمكن التنبؤ به وتوفير الدعم المناسب في مجال النقل واللوجستيات. وفي ذلك الصدد، نؤيد المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إلى القوة المشتركة، وفقا لولايتها المنصوص عليها في القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١). وفي الوقت نفسه، نسلم بأن الظروف الصعبة في الميدان والتحديات غير النمطية والمسافات الطويلة وصعوبات الاتصال تتطلب تقديم دعم دولي أكثر استدامة للقوة المشتركة.

وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لإجراء مناقشة موضوعية في مجلس الأمن بشأن المقترحات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر بشأن زيادة المساعدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية من خلال الأمم المتحدة. والخياران – إما إنشاء مكتب استشاري صغير في أمانة القوة المشتركة أو إنشاء مكتب دعم كامل – يتطلبان فهما واضحا لتوقيتهما وجدواهما وفعاليتهما والتكاليف التي ينطوي عليها الأمر ومصادر التمويل. ونتطلع إلى مواصلة الحوار مع شركائنا بشأن تلك المسائل.

إننا مقتنعون، إجمالا، بأهمية اتخاذ الأفارقة والمجتمع الدولي لمزيد من الخطوات المنسقة لمكافحة آفة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. ونحن على ثقة من أن مبادرة الاتحاد الأفريقي لتشكيل قوة أفريقية دائمة في منطقة الساحل، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، ستؤتي ثمارها.

وتتابع روسيا عن كثب تطورات الوضع في المنطقة. وتقدم المساعدة العسكرية والفنية لعدد من البلدان، كما يجري تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ونعتزم مواصلة ذلك العمل.

السيد رافيندران (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، جان – بيير لاكروا، على إحاطته اليوم. كما أشكر الممثلة الدائمة لتشاد على عرضها لآراء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتضطلع الوحدة التشادية بدور رئيسي في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ونقدر المدخلات المقدمة بشأن التحديات العملية التي تواجهها المجموعة الخماسية في الميدان. كما أشكر السيدة فاطمة أويلما سيناري على أفكارها الثاقبة.

لا تزال الحالة الأمنية في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولا سيما في مالي ومنطقة ليبتاكو غورما الثلاثية الحدود المشتركة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تشكل مصدر قلق بالغ. فقد ازدادت الهجمات التي يشنها الإرهابيون والجماعات المسلحة في الأشهر الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أن عدد القتلى من المدنيين في تلك الهجمات في النيجر وحدها قد تجاوز ٦٠٠ شخص. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قتل ٦٩ شخصا في منطقة تيلابيري غربي النيجر. وفي حزيران/يونيه، قتل أكثر من ١٠٠ شخص في قرية في بوركينا فاسو.

كما أبرز تقرير الأمين العام الأخير عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم داعش (S/2021/682)، أن الإرهاب في أفريقيا لا يزال يزداد قوة فيما تتسع رقعة سيطرته. وقد استمعنا إلى نفس الكلام من السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قبل أسبوعين في جلسة المجلس بشأن الحالة في مالي (انظر S/PV.8893).

وأود أن أذكّر بزيارة المجلس مؤخرا إلى مالي والنيجر والتفاعلات مع القيادة ومختلف أصحاب المصلحة، الذين ذكروا بصورة لا لبس فيها أن التصدي لخطر الإرهاب شرط أساسي لتحقيق السلام المستدام في منطقة الساحل. إن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ليست مسؤولية بلدان المنطقة فحسب، بل هي من واجب المجتمع الدولي أيضا.

لقد واجه المجلس، على مدى السنوات الثلاث الماضية، مسألة دعم المبادرات الأمنية الإقليمية مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وظل منقسما حول سبل دعم المبادرات الأمنية الإقليمية وطرائقه. وللأسف، فإن تردد المجلس قد أتاح للجماعات الإرهابية توسيع منطقة نفوذها.

إن خطر الإرهاب في منطقة الساحل حقيقي. وتتطلع بلدان منطقة الساحل إلى أن يمكنها مجلس الأمن من مكافحة الجماعات الإرهابية بشكل أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، نعترف جميعا بأن الوضع الأمني في منطقة الساحل أصبح أكثر تعقيدا وتقلبا في السنوات الأخيرة. ولا يزال دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالغ الأهمية في استكمال الجهود التي تبذلها السلطات المالية لتحقيق الاستقرار في المنطقتين المضطربتين الشمالية والوسطى من البلد. وفي الوقت نفسه، ثبت عدم كفاية الدعم التشغيلي الذي تقدمه البعثة المتكاملة المتعددة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولذلك فمن المهم أن تُستكمل عمليات حفظ السلام التقليدية بعمليات إقليمية لتحييد الجماعات والكيانات الإرهابية.

ثانيا، ما فتئ المجلس يعيد التأكيد على دعمه للحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ويجب على المجلس أن يحوّل الأقوال إلى أفعال وأن يدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق تزويد القوة المشتركة بالدعم المالي اللازم من خلال الاشتراكات المقررة في ميزانية الأمم المتحدة.

ثالثا، ناقش المجلس أفضل السبل لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشهدنا محدودية الدعم اللوجستي الذي يمكن أن تقدمه البعثة. وقد أثقل ذلك النهج كاهل البعثة، مما أثر سلبا على تنفيذ مهامها الأساسية. ويقدم الأمين العام الآن اقتراحين – الأول، إنشاء مكتب استشاري للأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والثاني، إنشاء مكتب دعم مكرس تابع للأمم المتحدة في منطقة الساحل، وهو اقتراح ما فتئ الأمين العام يقدمه على مدى السنوات القليلة الماضية. وعلينا أن ننظر بجدية في كلا الخيارين.

وفي الختام، فإن القوة المشتركة هي أفضل أمل لتولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي في الأجل الطويل فيما يتعلق بصون السلم والأمن في منطقة الساحل الشاسعة. وتحتاج القوة المشتركة إلى دعم كاف ومستدام يمكن التنبؤ به من أجل التصدي للجماعات الإرهابية والمسلحة. وقد أثبتت بلدان الساحل عزمها وتصميمها على مكافحة الإرهاب. ويتعين علينا مساندتها بشكل قاطع. فالإخفاق في القيام بذلك يمكن أن تكون له آثار سياسية وأمنية خطيرة في المنطقة وخارجها.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم، ولا سيما ما طرحته السيدة فاطمة أويلما سيناري، التي قدمت لنا الإحاطة بشأن المجتمع المدني. وأود مرة أخرى أن أعرب عن قلق النرويج العميق إزاء التطورات في مالي، التي لا تؤثر على البلد فحسب، بل أيضا على المنطقة وجهود التعاون الإقليمي. ونواصل تقديم دعمنا القوي لقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودبلوماسيتها لتحقيق السلام.

وأود أيضا أن أعرب عن تضامننا مع زملائنا من النيجر بعد الهجمات المروعة التي وقعت في الأسبوع الماضي. وليس هذا سوى أحدث مثال على الحالة الأمنية والإنسانية التي تبعث على القلق العميق في منطقة الساحل. ونعلم أيضا أن الجماعات المسلحة العنيفة

تعمل أساسا في المناطق الحدودية بغية التهرب من المساءلة. وهذا أمر يبعث على القلق لأنه ينذر بانتشار هذا الخطر على نطاق أوسع.

ونظرا للسياق المثير للقلق، فقد أمضى المجلس رحلته الأخيرة إلى منطقة الساحل يستمع إلى الحلول. وندرك حاجة القوة المشتركة إلى المرونة والاستدامة وإمكانية التنبؤ. وعلاوة على ذلك، فإن القوة المشتركة، بوصفها استجابة إقليمية للتحديات الإقليمية، جديرة باهتمامنا ودعمنا. ولهذه الأسباب تؤيد النرويج اقتراح الأمين العام بإنشاء مكتب دعم للقوة المشتركة. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة ذلك، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها لمكتب الدعم أن يكمّل على أفضل وجه الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف في المستقبل وغيرهما من مجالات الدعم.

ونعلم أن القوة المشتركة تعمل في سياق ينطوي على تحديات. ومع ذلك، فإن أي دعم تشارك فيه الأمم المتحدة يجب أن يمتثل امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة. ويجب أن تحترم العمليات العسكرية بالتزاماتها المترتبة عليها وفق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك الادعاءات بوقوع أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، التي تفيد التقارير بأن أفرادا من القوة المشتركة ارتكبوها أيضا. ومن الجدير بالثناء أن بعض هؤلاء الجناة قد حوكموا أو عزلوا من مناصبهم. ونشجع على توسيع نطاق الجهود الرامية إلى رصد وكفالة المساءلة بغية منع وقوع مثل هذه الحوادث في المقام الأول. ويجب أن تصبح القوة أكثر وعيا بالأثر الذي تخلِّفه عملياتها على المدنيين، وأن تمنع إلحاق الأذى بهم. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصل النرويج دعم تنفيذ إطار الامتثال الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

والنقطة الأخيرة، ولكن المهمة، أن التدابير العسكرية والأمنية وحدها لن تكون كافية أبدا لكفالة الاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة الساحل. وكما قال الكاتب النرويجي أولاف دون ذات مرة: ”لا يمكن قتل الشر بالفأس“. ولا يمكن أن يكون الأمن هو الهدف؛ فهو مجرد وسيلة لتحقيق غاية ما. ويتعين علينا أن نحافظ على تركيز كلي على الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتكيف مع تغير المناخ والخدمات الأساسية. ففي نهاية المطاف، تلك هي الأمور التي تهم الناس في حياتهم اليومية.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والسيدة سيناري على إحاطتيهما، وكذلك الممثلة الدائمة لتشاد على عرض وجهة نظرها.

ومن الواضح اليوم مرة أخرى أن العنف آخذ في الانتشار. ولا تزال معاناة المدنيين مستمرة، كما أن وصول المساعدات الإنسانية أصبح أصعب في خضم تزايد حالة عدم اليقين السياسي في مالي وتشاد، فضلا عن الاتجاهات المثيرة للقلق في التعاون الإقليمي.

وكما قال آخرون، وفي الأسبوع الماضي تحديدا، شهدنا مرة أخرى حوادث إرهابية في منطقة تيلابيري في النيجر، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح. ونتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا في النيجر ولجميع من يعيشون في مناطق النزاع في جميع أنحاء منطقة الساحل.

وكما ذكرت عندما ناقش المجلس منطقة الساحل آخر مرة في أيار/مايو (انظر S/2021/484)، من الجلي أن أي رد عسكري على مشاكل انعدام الأمن في المنطقة يحتاج إلى أن يُدمج في الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تحسين الحكم، بل والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتمثيل الناقص للمرأة وإساءة معاملتها، على النحو الذي بينته السيدة سيناري اليوم بوضوح. ومفتاح ذلك في مالي هو التحول الديمقراطي في الوقت المناسب، كما ناقش ذلك المجلس في نهاية تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8893). وخلال الزيارة التي قام بها المجلس إلى المنطقة في الشهر الماضي، أتيحت له الفرصة للاستماع مباشرة لروايات عن تعاون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مع السلطات الانتقالية المالية من أجل تشجيع السلطات على وضع استراتيجية لحماية المدنيين في وسط مالي. واستمع المجلس أيضا إلى شرح عن

جهود النيجر لمعالجة انعدام الأمن وأثر تغير المناخ، وتيسير الحصول على التعليم، ولا سيما للفتيات.

وستدعم المملكة المتحدة عمل الهيئة العليا لتوطيد السلام في النيجر، الرامي إلى تحسين قدرة السكان المحليين على الصمود في منطقة الحدود الثلاثية وتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية وممثلي الدولة من أجل المساعدة في حل النزاعات. كما أننا ندعم ونشجع تعاون الحكومة مع الشركاء في المجال الإنساني ومن أجل تحقيق الاستقرار والتنمية فيما يتعلق بالمشردين داخليا وعودة اللاجئين لكفالة أن تكون عمليات العودة آمنة ومستدامة.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن مستدامان في منطقة الساحل من دون حماية حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي الإنساني. ولا نزال نحث جميع الحكومات على التحقيق في مزاعم وقوع انتهاكاتٍ وخروقات لحقوق الإنسان عند ظهورها، ومقاضاة المسؤولين عنها، وكفالة احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والإجراءات القضائية في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان السلطات المالية عن القضايا الثلاث المحالة إلى المحكمة العسكرية في باماكو في هذا الشهر. وهذه خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب.

وننوه بجهود دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها لمعالجة الشواغل الأمنية والتصدي للتهديدات العابرة للحدود. وندعم أهداف القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية بوصفها جزءا أساسيا من إيجاد حل للتحديات في منطقة الساحل. ونلاحظ رسالة الأمين العام الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر (S/2021/850) بشأن نماذج الدعم البديلة للقوة المشتركة، والتي كنا نأمل أن تقترح خيارات لآليات دعم ثنائية ومتعددة الأطراف وليس الأمم المتحدة فحسب. وكما قلنا باستمرار، لدينا شاغل أساسي إزاء مشاركة الأمم المتحدة في العمليات الهجومية والوطنية لمكافحة الإرهاب. ولذلك، لا نعتقد أن الأمم المتحدة هي الوسيلة المناسبة لتقديم الدعم الدائم للقوة المشتركة.

ولكننا على استعداد لمواصلة العمل مع الشركاء لمناقشة الحلول البديلة الممكنة التي من شأنها تمكين القوة المشتركة من بناء قدراتها الذاتية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي بمرور الوقت. وأكرر أن ذلك ليس سوى جزء من الحل. وبالتوازي مع ذلك، يلزم بذل جهود متواصلة لكفالة الامتثال لحقوق الإنسان والاستثمار في الجهود السياسية الأوسع نطاقا لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع.

في الختام، إننا ندرك خطورة التحديات التي تواجهها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن جانبنا، نفخر بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال انتشارنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وما زلنا ملتزمين بالمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل، ليس عسكريا فحسب، بل أيضا من خلال التركيز بشكل أكبر على تحقيق الاستقرار والحكم والتنمية. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات البناءة مع جميع الشركاء من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة على المدى الطويل.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين على اللمحة العامة التي قدماها عن آخر التطورات في منطقة الساحل وعن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

لا تزال إستونيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية المتقلبة والمتدهورة في منطقة الساحل على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية وقوات الأمن الدولية. إن أشد المتضررين من عدم الاستقرار هذا هم المدنيون. وتدين إستونيا بأشد العبارات جميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجوم الأخير في منطقة تيلابيري في النيجر، والذي خلف ٦٩ قتيلا.

ويشكل استعادة وجود الدولة على نحو فعال وموثوق في جميع أنحاء دول المنطقة عنصرا أساسيا في ضمان حماية المدنيين. ومن المهم مواصلة الجهود الرامية إلى استعادة الوجود الأمني، وكذلك مؤسسات الشرطة والقضاء.

ولا يمكن النجاح في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل إلا إذا بذلت قوات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية

جهدا مشتركا حقا. وتشيد إستونيا بعمل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. ومما يشجعنا الجهود التي تبذلها القوة المشتركة لتعزيز تنسيقها الداخلي وندعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لتوضيح التسلسل القيادي وتبادل المعلومات ذات الصلة بطريقة أكثر فعالية.

لا تزال مسألة كيفية تنظيم دعم دولي فعال للقوة المشتركة في صميم مناقشاتنا. ومن الإيجابي أن الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي يتيح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم الدعم التشغيلي واللوجستي للقوة المشتركة. وعلاوة على ذلك، تقر إستونيا تماما بدعوات دول المنطقة إلى ضمان تمويل مستدام وأكثر قابلية للتنبؤ للقوة المشتركة. ونحيط علما بخيارات الدعم المقدمة في رسالة الأمين العام، المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2021/850)، بما في ذلك المكتب المكرس التابع للأمم المتحدة المقترح لدعم القوة المشتركة. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يبدأ مجلس الأمن النظر في أفضل السبل للتفويض بنموذج الدعم هذا.

يشكل الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني جزءا لا يتجزأ من جميع جهود مكافحة الإرهاب. ولا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، يُزعم أن قوات الأمن ترتكبها أثناء أنشطة مكافحة الإرهاب. وبينما نرحب بالإعلانات حسنة التوقيت عن إجراء تحقيقات من جانب القوة المشتركة ودول المنطقة، فإننا نشجع بقوة على إجراء جميع هذه التحقيقات بصورة وافية وكاملة. ومن الضروري التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان ومساءلة مرتكبيها، بغض النظر عن وضعهم، مساءلة كاملة.

تواجه منطقة الساحل عددا من التحديات. وبينما تكون الجهود العسكرية في الصدارة غالبا، فإن من المهم للغاية معالجة القضايا الأساسية التي كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم المظالم القائمة. ويجب أن نواصل أخذ الآثار السلبية لتغير المناخ في منطقة الساحل في الاعتبار. ويتعين التركيز باستمرار على تمكين المرأة لضمان مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع جوانب المجتمع. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون على الشهادة التي قدمتها السيدة فاطمة سيناري في وقت سابق من الجلسة.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا التزام إستونيا بتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وسنواصل مساهماتنا من خلال نشر أفراد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان بقيادة فرنسا وقوة تاكوبا وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، فضلا عن تقديم الدعم المالي لصندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لأفريقيا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود أن أبدأ بتكرار الإعراب عن تعازي وزير خارجية أيرلندا للضحايا والأسر الذين تضرروا من الهجوم الشنيع الذي وقع في النيجر الأسبوع الماضي. ويسلط هذا الحادث الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود لحماية المدنيين في جميع أنحاء منطقة الساحل. وأود أن أشكر السيد لاكروا والسيدة سيناري على إحاطتيهما في هذا الصباح. وأرحب بشكل خاص بحضور السفيرة بارود لهذه الجلسة.

إن التعاون الإقليمي ضروري لتحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل. وننوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز السلام والأمن في المنطقة، بدعم من مساهمات الاتحاد الأوروبي. ونحيط علما بالتقارير التي تفيد بتحسين حماية المدنيين في المنطقة الحدودية. وبالنظر إلى العدد الكبير من القتلى المدنيين، نشجع على مواصلة العمل في هذا الصدد. ونرحب بالخيارات التي اقترحها الأمين العام لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وتتوقف استدامة القوة المشتركة على التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. ونتطلع إلى العمل البناء في المجلس لإيجاد حل. وفي هذا الصدد، فإن آراء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية ذات أهمية حيوية. وبلورة رؤية مشتركة لمستقبل منطقة الساحل وللقوة المشتركة نفسها جزء لا يتجزأ من التقدم الهادف.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن العمل العسكري وحده لن يكون كافيا أبدا لإنهاء انعدام الأمن في منطقة الساحل. ويجب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من خلال نهج شامل ومتكامل.

خلال الزيارة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى المنطقة، التقينا بقادة سياسيين وقادة من المجتمع المدني واستمعنا مباشرة إلى الكيفية التي يؤدي بها النزاع إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في منطقة الساحل. إن هذه الأزمة تتفاقم بسبب تحديات متعددة، بما في ذلك تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. نحن نعلم أن الملايين من الأهالي العاديين في منطقة الساحل قد أُجبروا على الفرار من ديارهم. الحوادث الأمنية والهجمات وعمليات الاختطاف هي واقع يومي مأساوي للمدنيين في المنطقة. فلا يزال الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وسبل العيش والمساعدة يشكل تحديا جسيما.

وكما سمعنا اليوم في الشهادة البليغة للسيدة سيناري، تواجه المرأة في منطقة الساحل العديد من التحديات الصعبة، من التمثيل الناقص على المستويين الرسمي والسياسي إلى المخاطر المستمرة والمتزايدة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. إننا نحيي جهود المجتمع المدني، وبالطبع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في العمل على التصدي لهذه التحديات، التي نعرف أنها تشكل شاغلا دائما ويوميا.

كما أننا ننبه لشاغل إضافي يتعلق بإغلاق المدارس، والذي يقوض الفرص التعليمية لجيل كامل من الأطفال في المنطقة. على وجه الخصوص ومما يبعث على الإحباط هو أن جيلا كاملا من الفتيات الصغيرات يُحرمن من الفرص التي يحتجن إليها لكي يكبرن ويصبحن الشابات المتعلمات اللاتي تحدثت عنهن السيدة سيناري واللاتي يستطعن دعم مجتمعاتهن في التصدي للتحديات، ليس فقط على مستوى المجتمع المحلي ولكن أيضا على المستويات العليا والرسمية.

وثمة دور رئيسي تؤديه القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ذات التركيز الاستراتيجي والفعالة من الناحية التشغيلية. إن حماية المدنيين واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هما أمران أساسيان لتحقيق السلام المستدام. وضمان وإثبات سلامة المدنيين أمر حيوي في إعادة بناء الثقة بين السكان وقوات الأمن الوطنية والإقليمية. ويمكن لزيادة إدماج المرأة، بما في ذلك في المستويات العليا، أن تعزز فعالية تلك العمليات إلى حد كبير. ويجب بذل المزيد من الجهود لتحسين تمثيل المرأة في القوة المشتركة على جميع المستويات.

إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة في إدماج حقوق الإنسان في هياكلها وعملياتها. فما لم تستند جهود مكافحة الإرهاب وبناء السلام إلى حقوق الإنسان فستكون غير فعالة في أحسن الأحوال وذات نتائج عكسية في أسوأ الأحوال. وأثّني على الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على جهودها في هذا الصدد وأشكر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على دعمها.

فهذا العمل أمر حتمي لمستقبل القوة؛ وكذلك المساءلة. نشجع القوة على زيادة الجهود لجمع وتبادل المعلومات عن أثر العمليات، ومما له أهمية حاسمة التمييز بين العمليات الوطنية وعمليات القوة المشتركة. والالتزام بسياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان هو أمر حيوي. كما نرحب باليقظة المستمرة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا الصدد.

وتظل أيرلندا ملتزمة التزاما قويا بدعم بلدان منطقة الساحل في جهودها. وبالإضافة إلى مساهمتنا بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، سنواصل العمل على الصعيد الثنائي، ومن خلال الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومع الشركاء في جميع أنحاء المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق السلم والأمن.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته. لقد استمعت أيضا باهتمام إلى ملاحظات السيدة سيناري، ونرحب بمشاركة الممثلة الدائمة لتشاد في هذه الجلسة.

وفقا لتقرير الأمين العام (S/2021/940)، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساحل مضطربة ومبتلية بالقوى الإرهابية التي يتزايد

انتشارها، حيث تستهدف هجماتها المتكررة بلدانا مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر. لقد زار وفد من مجلس الأمن مالي والنيجر في الشهر الماضي، وقد تمكن من خلال الزيارة من زيادة تعميق فهمه للحالة الأمنية القائمة في المنطقة.

لقد قامت بلدان الساحل الخمسة في السنوات الأخيرة بتعزيز قوتها بشكل استباقي من خلال توحيد صفوفها لتوطيد التعاون وإطلاق عدة جولات من عمليات مكافحة الإرهاب، والتي أدت دورا هاما في القضاء على نفوذ الإرهاب والحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. وتود الصين أن تسجل تقديرها في هذا الصدد.

وبما أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تواجه صعوبات كبيرة من حيث الدعم اللوجستي، فإن الصين تدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل التحسين المستمر لدعمها اللوجستي للقوة المشتركة. ووفقا لخطة العمل العسكرية للقوة المشتركة، ينبغي للبعثة أن تضع برنامجا متوافقا للدعم اللوجستي من أجل تلبية احتياجات القوة المشتركة قدر الإمكان.

تشجع الصين الاتحاد الأوروبي على زيادة دعمه المالي للقوة المشتركة. وفيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات العسكرية المنتشرة وتقليص حجمها من جانب البلدان المعنية، من الضروري تعزيز الاتصالات مع بلدان المنطقة لتجنب ظهور فراغ أمني.

إن الصين تولي أهمية كبيرة لشواغل بلدان المنطقة فيما يتعلق بمسائل التمويل. وتؤيد الصين القوة المشتركة في الحصول على دعم مالي مستدام ويمكن التنبؤ به، وكذلك في إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف في أقرب وقت ممكن لا يناسب واقع المنطقة ويلبي احتياجات القوة المشتركة فحسب، بل يأخذ في الاعتبار أيضا شواغل جميع أصحاب المصلحة. وستواصل الصين تقديم الدعم المالي والمادي للقوة المشتركة من خلال القنوات الثنائية.

لا يمكن فصل الإجراءات الإقليمية لمكافحة الإرهاب عن البيئة السياسية الخارجية التمكينية. إن مالي تحتل موقعا هاما في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما بناء للانتقال السياسي في مالي، وأن يشجع جميع الأطراف المالية على حل الصعوبات التي تواجهها عن طريق الحوار؛ وأن يعزز الاستعدادات للانتخابات العامة بما يتماشى مع واقع الأوضاع في مالي ورغبات شعبها؛ والحفاظ على الاستقرار السياسي في مالي.

ينبغي سحب القوات الأجنبية بشكل منظم وبطريقة مسؤولة. وينبغي في هذه العملية لجميع الأطراف المعنية أن تعزز تبادل المعلومات وأن تنسق إجراءاتها مع بلدان منطقة الساحل لمنع ترك أي أثر سلبي للانسحاب على الحالة في المنطقة. وكما يبرز في تقرير الأمين العام، فإن إضعاف سلطة الدولة وتشريد السكان في المنطقة قد أوجدا فرصا للقوى الإرهابية لتزداد قوة ولتحقق مكاسب ميدانية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك تماما أن الوسائل السياسية والعسكرية وحدها لا يمكنها أن تحل التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل. فينبغي له أن يركز على مساعدة بلدان المنطقة على استعادة سلطة الدولة؛ وتعزيز قدرة الحكومات؛ وتحقيق التنمية المستدامة؛ وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين؛ وحل الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف؛ وتعزيز السلام من خلال التنمية.

في نهاية هذا الشهر ستعقد الصين والدول الأفريقية الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي. والصين على استعداد، من خلال ذلك الاجتماع، لزيادة دعمها لبلدان المنطقة في مجالات مثل مكافحة مرض فيروس كورونا، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الجائحة، والتجارة والاستثمار، والحد من الفقر، والتنمية، والتصدي لتغير المناخ

إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة في الاستقرار الطويل الأجل لمنطقة الساحل، وهي راغبة في ذلك.

السيدة ترا فونغ نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الثاقبة وأقدر حضور الممثلة الدائمة لتشاد في جلستنا اليوم.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية، نلاحظ بقلق الأحداث السياسية في مناطق معينة من منطقة الساحل خلال الأشهر الستة

الماضية. ولذلك ندعو جميع أصحاب المصلحة في بلدان الساحل، بما في ذلك مالي وغينيا، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتعزيز المصالحة من خلال الحوار والتشاور. ونشدد على ضرورة إنهاء العمليات الانتقالية في الوقت المناسب وبطريقة بناءة وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب فيها.

لا تزال الحالة الأمنية تشكل مصدر قلق بالغ في المنطقة، ولا سيما على الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حيث يتزايد الإرهاب والعنف الطائفي والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتهدد حياة الناس وسبل عيشهم. إننا ندين جميع الهجمات ضد المدنيين وحفظة السلام وقوات الدفاع والأمن في المنطقة، بما في ذلك الحادث الذي وقع مؤخرا في النيجر.

ونؤيد إبداء التزام أكبر بالتصدي لتلك التحديات. ولذلك، فإننا ننضم إلى الدول الأخرى في التأكيد مجددا على أهمية جهود القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الرامية إلى مكافحة الإرهاب وصون السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وتتطلب الأدوار التي تضطلع بها الدول مزيدا من التعاون والحصول على قدر كاف من الموارد من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، حتى تتمكن القوة المشتركة من الوفاء بولايتها. وعلاوة على ذلك، نؤكد الحاجة الملحة إلى كفالة سلامة حفظة السلام، بمن فيهم العاملون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد أظهر تصاعد الهجمات التي يشنها المتطرفون وتدهور الأمن مدى خطورة البيئة التي تعمل بها البعثة اليوم.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، يضفي انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وتقييد حركة المدنيين والحرمان من الخدمات الأساسية والتشريد والنزاعات الطائفية وجائحة مرض فيروس كورونا، من بين أمور أخرى، مزيدا من التعقيد على المنطقة. وهناك قرابة ٢٩ مليون شخص من سكان منطقة الساحل – بزيادة قدرها ٥ ملايين مقارنة بالعام الماضي – ممن يحتاجون الآن إلى المساعدة والحماية.

وفي مالي، تعجز الكلمات عن وصف ما يعانيه السكان المحليون جراء العنف والقتل. ولذلك يتعين إزالة جميع القيود المفروضة على تنقل المدنيين وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وكفالة التمويل والخدمات الأساسية للأشخاص الضعفاء في المنطقة. ويجب على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتوفر الحماية للمدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وأخيرا، ندعو إلى اتباع نهج متكامل إزاء التحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية والاجتماعية في منطقة الساحل، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة آثار تغير المناخ. ونكرر دعوتنا إلى التركيز بدرجة أكبر على الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة فضلا عن إشراك النساء والشباب في هذين المجالين.

ونشدد على ضرورة تعاون الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاتحاد الأوروبي مع القوة المشتركة في التصدي للتحديات المذكورة آنفا وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والسفيرة بارود والسيدة سيناري على إحاطاتهم. ومن المهم بصفة خاصة أن يواصل مجلس الأمن الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني مثل السيدة سيناري، لذلك نشكرها على حضورها.

إن الولايات المتحدة، على غرار أعضاء المجلس الآخرين، تشعر بالجزع إزاء تصاعد التطرف العنيف والعنف الطائفي وزيادة الاحتياجات الإنسانية وبعض حالات التراجع عن الديمقراطية في منطقة الساحل. والهجوم المأساوي الذي وقع في النيجر وأودى بحياة ٦٩ مدنيا لم يسفر سوى عن تعميق ذلك القلق. وننضم إلى الآخرين في تقديم تعازينا إلى وفد النيجر وأسر الذين فقدوا أحباءهم في هذا الهجوم المروع.

وباسم وفد بلدي، أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى زملائنا أعضاء المجلس – النيجر وكينيا وفرنسا – على تنظيم هذه الزيارة الناجحة لمجلس الأمن إلى مالي والنيجر. وفي مالي، بعث معظمنا برسالة قوية مفادها أن الانتخابات يجب أن تجرى وفقا للإطار الزمني المتفق عليه

بين الحكومة الانتقالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي ينص على إجراء الانتخابات في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، كما أُعلن سابقا. وفي النيجر، لقي الوفد ترحيبا حارا من أعلى مستويات القيادة، بما في ذلك من الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، ويتطلع وفد بلدي إلى الاجتماع بالرئيس مرة أخرى في ظل رئاسة النيجر لمجلس الأمن الشهر المقبل.

وترحب الولايات المتحدة بالجهود المبذولة لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة. ونحن ملتزمون بمواصلة شراكتنا الثنائية القوية مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية من خلال توفير المعدات والتدريب والدعم الاستشاري لسد الثغرات الحرجة في القدرات. وتجسيدا لهذا الالتزام، تعهدت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٧ بتخصيص أكثر من ٥٨٨ مليون دولار لبلدان المجموعة الخمسة لتقديم المساعدة الأمنية وغيرها من أشكال الدعم لمكافحة التطرف العنيف. ونرى أن هذا الدعم قد ساعد في تعزيز القدرات والفعالية فضلا عن الجهود الرامية إلى معالجة مسائل حقوق الإنسان وحمايتها. ونطلب إلى الشركاء الوفاء بتعهداتهم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك إلى الجيوش الفردية، والانضمام إلينا في إيجاد سبل لبذل المزيد من الجهد مع الشركاء الرئيسيين في منطقة الساحل.

ومن الرسائل الرئيسية التي استخلصها المجلس من رحلته إلى المنطقة أن بلدان المجموعة الخماسية بحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي. وعلى وجه التحديد، طلبت بلدان المجموعة الخماسية المساعدة في مجالات التعليم والصحة والتصدي لتغير المناخ والمساعدة الأمنية الثنائية. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا أعضاء المجلس لإيجاد خيارات إضافية ثنائية ومتعددة الأطراف من غير الأمم المتحدة لسد الثغرات الحرجة. وأود أن أكون واضحا: إن الولايات المتحدة لا تزال ترى أن الأمم المتحدة – بغض النظر عن الآلية – ليست وسيلة مناسبة لتقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فالقوة المشتركة تحالف من قوات أمن مكلفة بإجراء عمليات لمكافحة الإرهاب داخل حدودها في المقام الأول. وليست قوة متعددة الأطراف على أرض أجنبية مكلفة بعملية سلام.

ويجب أن يظل تركيزنا في مجلس الأمن منصبا بشكل مباشر على الحلول السياسية وربط الاستجابات الأمنية باستراتيجيات سياسية فعالة. ويجب أن تتجاوز جهودنا الجماعية في منطقة الساحل الاستجابة العسكرية، كما أشار آخرون، وأن تعالج المشاكل المتعلقة بالحوكمة.

ونواصل دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأهدافها المتمثلة في دعم السلطات المالية في إجراء الانتخابات في الوقت المحدد وتنفيذ اتفاق الجزائر وحماية المدنيين. ولا تتماشى مبادئ البعثة وأهدافها واستراتيجية خروجها مع عملية هجومية مكلفة بمكافحة الإرهاب مثل القوة المشتركة، وينبغي ألا تكون كذلك. ويكمن الطريق إلى الاستقرار الدائم أيضا في السعي إلى تحقيق العدالة وكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها عن طريق بذل جهود قانونية ترمي إلى منع هذه الحوادث والتحقيق فيها. ويجب على القوة المشتركة أن تنفذ إطارها الخاص بالامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تنفيذا كاملا وتحتاج مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الموارد المناسبة لتحقيق هذه الغاية.

إن الانتقال السلمي للسلطة في الوقت المناسب إلى حكومتين منتخبتين ديمقراطيا في مالي وتشاد أمر أساسي لتحقيق الازدهار والاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل. وسيتيح الانتقال الديمقراطي للعديد من الحكومات أيضا استئناف الدعم الثنائي والإقليمي المقيد حاليا بسبب الانقلابات العسكرية. وفي مالي، نؤيد الدور الريادي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية الانتقال السياسي. ونرحب باستمرار تأييد مجلس الأمن لقرار الجماعة الاقتصادية الذي ينص على أن الحكومة الانتقالية في مالي مشروطة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، على النحو الذي أكده البيان الصحفي لمجلس الأمن المتفق عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/14687).

ونرحب أيضا بالبيان الذي أصدره رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الحالة في مالي وغينيا. ويساورنا القلق لأن الحكومة الانتقالية في مالي لم تقدم جدولا زمنيا للجماعة الاقتصادية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، على النحو المتعهد به. ونحث الحكومة الانتقالية على الإعلان عن جدول زمني للانتخابات لكفالة عمليات شاملة للجميع وشفافة أثناء التحضير لانتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك التأكد من المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للنساء والشباب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

بطبيعة الحال، أتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس الآخرين ووكيل الأمين العام لاكروا والممثلة الدائمة لتشاد والسيدة سيناري على الإحاطات التي قدموها صباح اليوم.

لقد أتاحت لنا زيارة مجلس الأمن للمنطقة أن نرى حجم التحديات التي تواجهها. وفي الوقت نفسه، أتاحت لنا الفرصة لرؤية التقدم الذي يمكن إحرازه عندما يقترن التعاون الدولي بحوكمة قوية وشرعية ديمقراطية، كما هو الحال في النيجر. ولا يمكن إنكار أن مشكلتها الرئيسية هي انعدام الأمن الذي يؤججه زيادة نشاط الجماعات الإرهابية والمواجهات بين مختلف المجتمعات المحلية في السعي للحصول على الموارد، من بين مشاكل أخرى.

ونأسف لزيادة وتيرة الهجمات الإرهابية في منطقة الحدود الثلاثية وقوة فتكها، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازينا لممثل النيجر في ضحايا الهجمات التي وقعت في ٢ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقة تيلابيري.

والمكسيك مقتنعة بأن هذه المشكلة الأمنية تتطلب أكثر من مجرد رد عسكري. ونتفق مع مختلف النقاط التي أثيرت في هذه الجلسة وفي جلسات سابقة بشأن ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة الساحل. كما بينت لنا الإحاطة التي قدمتها السيدة سيناري أهمية إشراك النساء بوصفهن من عناصر التغيير.

ونلاحظ بقلق أن المبادرات الرامية إلى تعزيز العنصر المدني في الاستراتيجية الإقليمية لم تحرز تقدما كبيرا. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على مسألتين.

أولا، تحيط المكسيك علما بمقترحات الأمين العام المتعلقة بتقديم دعم مستدام وقابل للتنبؤ به إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي مجددا استعداده للمشاركة البناءة في المناقشات من أجل الاستجابة للاحتياجات المشروعة لبلدان المنطقة، ولا سيما احتياجات القوة المشتركة. إننا لا نفهم ما أُعرب عنه من تحفظات في هذا الصدد. وإذا كانت جميع الأعمال الإرهابية تشكل بالفعل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، على النحو المبين في القرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فإن للأمم المتحدة دورا ينبغي لها القيام به علاوة على الجهود الثنائية.

وفي أي مفاوضات مقبلة بشأن هذه المسألة، ستصر المكسيك على أن تلتزم الدول الأعضاء، مقابل أي دعم تقدمه الأمم المتحدة للقوة المشتركة، بتقديم ضمانات سياسية من أجل تحقيق هدفين.

أولا، يجب استخدام أي مساعدة تقدم إلى القوة المشتركة بطريقة تمتثل تماما لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن يتلقى أعضاء القوة المشتركة تدريبا في هذا الصدد، على نحو ما أكدناه خلال زيارة المجلس للنيجر. وينطبق الشيء نفسه على أعضاء الآليات التي تحقق في الانتهاكات لحقوق الإنسان وتضمن المساءلة عنها.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يتخذ أعضاء القوة المشتركة القرارات السياسية والتنفيذية اللازمة لتعزيز الطابع المتعدد الجنسيات للقوة ومواءمة مستوى التزام أعضائها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لأي قرار يتخذه المجلس بشأن القوة المشتركة أن يراعي تجربة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة بغية توقع حدوث مشاكل في تنفيذ ولاية القوة.

النقطة الثانية التي أود أن أبرزها هي ضرورة تقديم الدعم على سبيل الأولوية للإصلاحات التي تسهم في تحسين الحوكمة في بلدان المنطقة. لكي يؤتي التعاون الدولي في منطقة الساحل ثماره – سواء من حيث الأمن أو لتعزيز خطة طموحة لبناء السلام والحوكمة الديمقراطية – فإن الالتزام السياسي للحكومات الوطنية أمر لا غنى عنه.

وترى المكسيك أيضا أنه من الضروري دعم جهود لجنة بناء السلام والمنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان. إن التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في منطقة الساحل أمر حيوي إذا أردنا الوصول إلى ٢٩ مليون شخص في المنطقة يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة أو الحماية.

أخيرا، يناشد بلدي مالي وتشاد الالتزام باستعادة النظام الدستوري، وفقا لالتزاماتهما تجاه المجتمع الدولي. ويجب على مجلس الأمن، من جانبه، أن يواصل دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما في مالي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.